الأنباء
الثلاثاء 28 اغسطس 2012

الصالون الإعلامي فتح ملف إحالة قانون الانتخابات إلى الدستورية

العمير: النواب السبب في استحواذ الحكومة على السلطة.. وقدرة القضاء على إبطال مرسوم أميري محل فخر بديموقراطية الكويت

استضاف الصالون الإعلامي في ندوته أول من أمس كلا من النائب د.علي العمير ود.فايز الكندري مدير شؤون الطلاب بجامعة الكويت والمحامي عبدالله الأحمد الذين أبدوا وجهات نظرهم في إحالة الحكومة قانون الدوائر الانتخابية إلى المحكمة الدستورية.

في البداية أكد د.فايز الكندري مدير شؤون الطلاب بجامعة الكويت وأستاذ القانون على أنه بعد ما صدر حكم الدستورية وما قاله الشيخ محمد العبدالله وزير الإعلام إن الحكومة ستضع الحكم محل التنفيذ وإلى اليوم لم يتم تنفيذ الحكم، وأضاف أنه لا علاقة بين تنفيذ حكم الدستورية وقرار إحالة قانون الانتخابات، فالمحكمة اعتبرت أن انتخابات 2012 كان بها عيب شكلي في الإجراءات، وهو ما أدى إلى صدور الحكم بحل المجلس.

وشدد الكندري على أننا في هذه اللحظة نعيش في فراغ تشريعي وغياب للرقابة وما نخشاه هو جمع السلطة التنفيذية للسلطات كلها في وقت واحد، وأيا كانت المساعي الحكومية فالنتيجة النهائية هي ان السلطة التنفيذية انفردت بالسلطة كاملة.

وأضاف الكندري ان مجلس 2009 تم حله بإرادة أميرية وبرغبة شعبية، وعندما أشاهد حيثيات الطعن المقدم من الحكومة أجد بعض الجمل فيها غضاضة، وكان ينبغي على الحكومة أن تتحرك لمعالجة قانون الانتخابات مسبقا وليس الآن، خصوصا أن هناك عددا من الخبراء الدستوريين أقروا بأن قانون الانتخابات لسنة 2006 به عدد من الشبهات.

واستطرد الكندري قائلا: ان القضاء سلطة من سلطات الدولة وأن تحرك الحكومة بهذا الشكل يجعلها في مخاصمة مع القضاء، والسؤال هنا: لماذا لم تتحرك الحكومة لتعديل قانون الانتخابات دون مخاصمة القضاء؟ مشيرا إلى أن ما تطرحه الحكومة من أسباب للطعن تبقى محلا للتساؤل ويشوبها الكثير من الادعاءات والشبهات.

من جانبه أكد المحامي عبدالله الأحمد على أن مسألة الإحالة إلى الدستورية ليست بخطوة مفردة ولا في سياق منفصل، بل إنها تعكس في حقيقتها صراعا تاريخيا في الكويت وهو صراع بين مشروعين، مشروع الدولة ومشروع المشيخة، مشيرا إلى أن الصراع التاريخي موجود وأن إحالة قانون الانتخابات إلى المحكمة الدستورية هي نتيجة لهذا الصراع القديم، فالمسألة «إما دولة مؤسسات أو دولة مشيخة»، وأوضح الأحمد أنه في حقيقة الأمر الحكومة طرف في الصراع ولا نجد لها مبررا في قرار الإحالة، فالحكومة تسعى لخلق حالة فراغ تشريعي هي الوحيدة المستفيدة منه للاستحواذ على السلطة كاملة.

مؤكدا على أن الأصل في التشريع هو حق خالص ومكفول للسلطة التشريعية والدستور يقر ذلك، ومراسيم الضرورة ليست هي الأصل في التشريع ولكنها تبقى للضرورة ومقيدة بحالات الضرورة الفعلية، مشددا على أن استقلال القضاء مسألة مهمة جدا والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا لم يتم تقرير قانون استقلال السلطة القضائية؟

د.علي العمير ود.فايز الكندري وعبدالله الأحمد على منصة الصالون الإعلامي

جانب من الحضور

الكندري: نعيش لحظة فراغ تشريعي وغياب رقابي.. ولماذا أثارت الحكومة مسألة الدائرة الانتخابية في هذا الوقت بالتحديد؟

الأحمد: قرار الإحالة يعكس صراعاً تاريخياً قديماً على السلطة.. وإذا اتحدت السلطتان القضائية والتنفيذية فسيصبح القاضي طاغية

وأشار الأحمد إلى أنه ينبغي التأكيد على ضرورة فصل السلطات، بحيث تكون السلطة القضائية سلطة مستقلة تحكم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لأنه من الثابت القول ان الحرية تنعدم إذا اتحدت السلطة القضائية مع السلطة التشريعية، أما إذا اتحدت سلطة القضاء مع السلطة التنفيذية فيكون القاضي حينها طاغية.

وأضاف الأحمد أنه لا توجد حالة تنازع فعلية بين المجلس والحكومة حتى تلجأ الأخيرة إلى المحكمة الدستورية، مطالبا الحكومة باحترام أحكام القضاء وتنفيذها.

أما النائب د.علي العمير، فأكد في مداخلته على أن الحكم الصادر لم ينص على حل مجلس 2009 ورغم ذلك لم ينعقد المجلس رغم الدعوة لانعقاده.

مشيرا إلى أن الكويت اليوم تعيش ظرفا استثنائيا جعل سلطة التشريع معلقة، وأضاف «قدمت الكثير من الاقتراحات بتعديل الدوائر وليس هناك ضمانة أن يستطيع المجلس ـ إذا انعقد ـ تعديل قانون الدوائر الانتخابية، وإذا فعل فهل نضمن ألا يتم الطعن على المجلس؟».

وأكد العمير أن من جعل الحكومة اليوم تستحوذ على السلطة هم النواب أنفسهم، والمحكمة قد تأخذ وقتا طويلا لإصدار حكمها «وللأسف الشك يزيد يوما بعد يوم بين جميع الأطراف».

وأشار العمير إلى انه عندما أبطلت المحكمة مجلس 2012 تكلمت عن خطأ في الإجراءات، لدماء أبنائه، وأن الكويت تحيط بها الأخطار ويجب النظر إلى المصلحة العليا وعدم الانزلاق إلى التفاصيل التي لا تغني ولا تسمن من جوع، مؤكدا على أهمية القضية المطروحة للنقاش، ولكن لا يجب أن نغفل عن الأخطار التي تحيط بالكويت.

بينما أبدى د.عايد المناع أستاذ الإعلام قلقه الشديد مما آلت إليه الأوضاع قائلا «نحن في منعطف خطير جدا وأخشى ما أخشاه ن نصل إلى نقطة اللاعودة، وهذه القضية تحتاج إلى حسم قبل الذهاب إلى الانتخابات، ثم كيف تتشكل حكومة ليس لها أعضاء في البرلمان؟».

أما د.فوزي الخواري فقد أبدى تساؤلا حول أسرة الصباح: هل هي أسرة حاكمة في الأساس أم أن الدستور هو من وضعها في سدة الحكم؟ ولفت الخواري كذلك إلى أن هناك أمورا تجعل من مجلس الأمة مهما بالنسبة للأسرة.

وفي تعقيبه على المداخلات أكد د.علي العمير على أنه لا شك أن المسؤولية والمحاسبة للحكومة على أخطائها هي من الأعمال التي يتقرب بها إلى الله، لأن هذا هو دورنا ونحن لا نماري أحدا في مصلحة الوطن.

وأشار أن المسألة ليست متعلقة بالحكومة أو مساندتها وإنما متعلقة بمدى تقبلنا لحكم القضاء واحترامه، وهناك من قال بأن مرسوم الحل غير صحيح وهناك من قال عكس ذلك.

واستطرد العمير «نعم هناك نواب تم اتهامهم بتضخم حساباتهم البنكية وأحالهم البنك المركزي إلى النيابة العامة، والمسألة الآن في يد النيابة وكلنا ثقة في قضائنا» وحول إحالة الحكومة قانون الانتخابات إلى المحكمة الدستورية أشار العمير إلى أن الحكومة قد أحالت القانون من باب الاحتراز والاحتياط، والمحكمة تستطيع أن تقول رأيها وأيا كان هذا الرأي فعلينا احترامه وتقبله.

أما المحامي عبدالله الأحمد فقد أكد على أنه لا يجوز لقاضي المحكمة الدستورية أن يبدي رأيه الشخصي في القضية محل النظر أبدا وإن فعل فمن المفترض ان يتم استبعاده، وأشار إلى أنه عندما تحكم المحكمة فإنه يتم توكيل مجلس الأمة لتعديل القانون، وبما أنه ليس هناك مجلس أمة فالأمر سيعود إلى الحكومة بموجب القانون وأكد الأحمد أن المحكمة التي قضت ببطلان مجلس 2012 ليست بذات اختصاص، موضحا أنه لا تجوز مخاصمة النصوص وحق لجوء الحكومة إلى المحكمة الدستورية ليس حقا مطلقا وإنما مقيد بحالات حددها القانون.

من جانبه أكد د.فايز الكندري على أن الحكومة هي من يثير الشكوك لأن الحكم لم ينص على حل مجلس 2009 وكان ينبغي على الحكومة أن تبادر بحله وتصحح الإجراء الشكلي، ولذلك نسأل: لماذا تمت إثارة مسألة الدائرة الانتخابية الآن؟

ولفت الكندري إل أن الحكومة المحكمة الدستورية تستطيع ان تقبل أو ترفض قرار الإحالة وفقا لما تراه واقعا ضمن اختصاصها، موضحا أنه «لا ضير في أن نلجأ إلى المحكمة الدستورية فالدستور هو المحتكم إليه، ولا داعي لكل هذا التشكيك الذي نراه ونسمعه كل يوم».

وقال العمير كذلك «إننا اليوم في وضع ديموقراطي يسمح للسلطة القضائية أن تبطل المرسوم الأميري وأنا أعتبر ذلك محلا للاعتزاز والفخر».

وأكد العمير أن الحكومة قد أقرت انها ليست في منازعة مع أحد ولكن المنازعة بينها وبين النص (قانون الدوائر الانتخابية) وإذا أراد النواب ألا يكون هناك فراغ تشريعي فليذهبوا إلى المجلس.

وقد شهدت الندوة العديد من المداخلات من قبل الحضور الذين شاركوا الضيوف طرح وجهات النظر فيما يتعلق بالقضية موضوع النقاش، حيث أشارت المحامية نجلاء النقي إلى أن الأوضاع لم تتغير منذ زمن وهناك الكثير من المطالبات بتعديل أوضاع كثيرة في الوطن، ولكن لا مجيب أبدا، فقط هناك صراعات تسببت في تأخر العديد من قطاعات الدولة، وأنه لا يليق أبدا بدولة مثل الكويت ان تكون أوضاعها التنموية على هذه الحال المزرية.

من ناحية أخرى أشار أنور الرفاعي رئيس فريق الموروث الكويتي إلى ان الكويت في خطر حقيقي بالنظر إلى الأوضاع الإقليمية والعربية المتردية وما يشهده العالم العربي من نزيف

الفرهود: افتتاح مركزي العقم والعناية المركزة الجديدين بمستشفى الجهراء منتصف سبتمبر

أعلن مدير منطقة الجهراء الصحية د.عبدالعزيز الفرهود عن قيام فنيين ومسؤولين بالمركز الجديد المتخصص في العقم في مستشفى الجهراء بأخذ مساحات منه للتأكد من خلوه من البكتيريا، وذلك تمهيدا لافتتاحه منتصف شهر سبتمبر المقبل.

وقال الفرهود في تصريح صحافي: «جار الانتهاء من التشطيبات النهائية للمركز بالتعاون مع قسم الشؤون الهندسية، مشيرا الى الانتهاء من تجهيزه بجميع الأجهزة والمعدات اللازمة لتشغيله في المستودعات الطبية، إضافة الى توافر جميع القوى العاملة لافتتاحه وتشغيله.

ومن جانب آخر، أكد الفرهود ان مبنى العناية المركزة في مستشفى الجهراء تبلغ كلفته 300 ألف دينار وسيتم افتتاحه أيضا في منتصف شهر سبتمبر المقبل.

● حنان عبدالمعبود

د.عبدالعزيز الفرهود

كشفت عن استئناف البرامج التدريبية للرعاية الأولية الشهر المقبل

الوطيان لـ«الأنباء»: مذكرة حول التجهيز والإعداد للصحة المدرسية داخل مراكز الرعاية الأولية

كشفت مديرة إدارة الرعاية الصحية الأولية د. رحاب الوطيان لـ«الأنباء» عن اعداد مذكرة تتضمن التجهيز والاعداد للصحة المدرسية داخل مراكز الرعاية الأولية، مشيرة إلى أن المذكرة في طور العرض على وكيل الوزارة بالإنابة الوكيل المساعد للشؤون الفنية د.خالد السهلاوي للموافقة عليها حتى يتم العمل بها، وكان د. السهلاوي صرح لـ«الأنباء» من قبل باعداد برنامج عن الصحة المدرسية، وهيكلة منفصلة للإدارة، وبرامج توعوية ووقائية للمدارس تختص بقياس النظر والسمع والقوة البدنية ومن ثم الجانب العلاجي، مشيرا الى ضرورة إنهاء كل الأمور الطبية للطلاب بالمراكز المدرسية المتخصصة في الاذن والعيون وغيرهما، حتى لا يقضوا أوقاتهم في التنقل بين مركز صحي ومستشفى، وبين أنه حسب التخطيط للإدارة سيتم تخصيص مكان لها في كل منطقة صحية، حيث سيكون لها مبنى يضم الإدارة والعيادات التخصصية، مشيرا الى انها ستضم تحت مظلتها جميع الطلاب سواء بالتعليم الخاص او الحكومي.

كما كشفت الوطيان في تصريح خاص لـ«الأنباء» عن استئناف برامج التدريب للرعاية الصحية الأولية، مبينة أن برامج الرعاية الأولية والتي تتمثل في ستة برامج هي الأمومة، الطفولة، الممارس العام، التدريب، الصحة المدرسية، والسكر، مشيرة إلى أن هذه البرامج بالكامل يمثلها أطباء من المراكز الصحية تم ترشيحهم من قبل المناطق التابعين لها لتمثيلها في البرامج.

وقالت الوطيان «اننا نقوم مع هؤلاء الأطباء بالإدارة بوضع خطة التدريب بكل منطقة، تشتمل على المتابعة، وعمل العيادات، وكتابة التقارير، وتنظيم الدورات التدريبية، وكل هذه الأمور تكون عن طريق البرنامج المنظم بالإدارة».

كما كشفت عن اجتماع شامل لكل البرامج معا سيعقد الأسبوع المقبل بحضور وكيل الوزارة بالإنابة الوكيل المساعد للشؤون الفنية د. خالد السهلاوي، لتتم خلاله مناقشة الجداول، وسيقوم الوكيل د.السهلاوي بإعطائهم التوجه للخطة الجديدة والتي ستستمر من شهر سبتمبر المقبل حتى شهر يونيو 2013، لتطبيق الخطة الموضوعة لهذه البرامج، حتى يكون عمل الرعاية الصحية الأولية بمرجع كعمل فني، وشددت على التركيز على الأمراض المزمنة غير المعدية، مضيفة «أنه سيكون الهدف لنا بكل البرامج والتي تشتمل على أربعة أمراض هي مرض السكر، أمراض القلب، الأمراض التنفسية «الربو»، والسرطان، وهذه الأمراض تشترك في عدة عوامل خطورة وهي قلة النشاط الرياضي والتغذية غير السليمة والسمنة، والتدخين، وبهذا نجعل العام منصبا على الأمراض المزمنة غير المعدية، واشارت إلى أن اختيار هذا الموضوع جاء بناء على توجه من منظمة الصحة العالمية في كل اجتماعاتها والتي أكدت خلالها التركيز على الأمراض المزمنة غير المعدية، واختتمت الوطيان مؤكدة أن الرعاية الصحية الأولية تهدف بالدرجة الأولى الى الوقاية أكثر من العلاج.

● حنان عبد المعبود ●

د.رحاب الوطيان

الدعيج يستقبل السفير التركي

استقبل محافظ الاحمدي الشيخ د.إبراهيم الدعيج في مكتبه السفير أوميت يالتشن سفير الجمهورية التركية لدى الكويت وذلك للتعارف، حيث تبادل الطرفان الاحاديث الودية التي تناولت العلاقات الثنائية الاخوية التي تربط البلدين الصديقين وكيفية تفعيل هذه العلاقات على كل المستويات، كما تطرق اللقاء الى بحث فرص التعاون المشترك وتبادل الخبرات بين البلدين على مختلف الأصعدة.

وأعرب يالتشن عن تقديره وامتنانه لحسن استقبال المحافظ له، معبرا عن سعادته البالغة للرعاية الطيبة التي تحظى بها السفارة التركية على الصعيدين الرسمي والشعبي في الكويت.

الشيخ د.إبراهيم الدعيج لدى استقباله السفير التركي

تحت برنامج الأطباء الزائرين

مستشفى الراشد يتشرف بزيارة البروفيسورة د.عفاف علي إسماعيل استشارية النساء والتوليد من 5 سبتمبر إلى 29 سبتمبر 2012

د.عفاف علي

تتشرف مستشفى الراشد باستقبال الطبيب الزائر د.عفاف علي اسماعيل استاذ التوليد وجراحة المناظير بجامعة الازهر واستشاري الامراض الوراثية والجينات ببلجيكا ـ عضو الجمعية الاوروبية لجراحة المناظير النسائية وعضو المجلس العلمي للزمالة المصرية.

واثناء مدة الزيارة يسعدنا استقبال وعلاج حالات الحمل الخطر والذي يصاحبه ارتفاع بضغط الدم او ارتفاع نسبة السكر او امراض القلب وحالات الاجهاض المتكرر.

كما تتخصص د.عفاف على اسماعيل في تشخيص وعلاج حالات العقم وتأخر الحمل واجراء مناظير امراض النساء التشخيصية والجراحية وذلك لعلاج حالات تكيس المبيضين واستئصال اكياس المبيض والاورام الليفية من الرحم.

كما يسعدنا استقبال وعلاج حالات السلس البولي (عدم القدرة على التحكم بالبول) او السقوط المهبلي والرحمي نتيجة تكرار الحمل والولادة.

كذا المتابعة الدقيقة والتشخيص والعلاج المبكر للأورام التي تصيب عنق الرحم أو المبيضين.

وقد اعربت د.عفاف عن سعادتها لاستقبال المراجعين وتقديم افضل الخدمات الطبية لهم.

يستضيف د.عبدالمحسن الخرافي لمناقشة إستراتيجية وأهداف ومشروعات أمانة الأوقاف

الصالون الإعلامي يلقي الضوء على الوقف في الكويت

يستضيف الصالون الإعلامي في تمام الثامنة مساء اليوم الثلاثاء 28 الجاري د.عبدالمحسن الخرافي الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف، وذلك في مقر الصالون الإعلامي في بيت العثمان القديم بشارع العثمان في حولي.

ويستثمر الصالون الإعلامي في هذه الأمسية وجود د.عبدالمحسن الخرافي لمناقشة العديد من النقاط المهمة المتعلقة بالأمانة العامة للأوقاف وإستراتيجيتها وأهدافها ومشروعاتها لتنمية المجتمع من خلال العمل الوقفي والترغيب فيه، إضافة الى الجانب الخاص بالإعلام وكيفية تعامل الأمانة معه خصوصا ان الإعلام يقوم بدور كبير في انتشار الوقف وتصديره للخارج وإشاعة ثقافة العمل الخيري.

وقد أنشئت الأمانة العامة للأوقاف وفقا لفلسفة مفادها بأن «الوقف صيغة إسلامية أصيلة تبرز التفاعل بين قيم العقيدة وقيم التنمية في الإسلام». وقد مر القطاع الوقفي في الكويت بالعديد من المراحل حتى عام 1993 وبموجب المرسوم الأميري الصادر في 13 نوفمبر 1993 تم إنشاء الأمانة العامة للأوقاف.

وتعمل الأمانة العامة للأوقاف وفق استراتيجية محددة بخطة عمل من 2009 الى 2013 لتقوم «بتنمية المجتمع وتلبية احتياجاته المختلفة من خلال الدعوة للوقف والقيام بكل ما يتعلق بشؤونه من إدارة واستثمار، ثم صرف ريعها في حدود شروط الواقف وبما يحقق المقاصد الشرعية».

يذكر ان الأمانة العامة للأوقاف تدير العديد من المشروعات الوقفية، بالإضافة الى تقديم الكثير من الخدمات العلمية الأكاديمية والدعم وخدمات الوقف الجعفري والخدمات الاجتماعية والعامة.

ويوجه الصالون الدعوة لكل المهتمين بالشأن الكويتي لحضور الصالون والمشاركة في إثراء ندواته بالمناقشات وطرح وجهات النظر التي تصب في مصلحة الجميع وتدعم أواصر الوحدة في المجتمع، ويشهد الصالون حضور عدد من الإعلاميين والصحافيين والكتاب والشخصيات العامة.

د.عبدالمحسن الخرافي